الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية ومبرراته من وجهة نظرها

"إضراب المُعلمين الأردنيين (2019) إنموذجاً"

إعداد

أ/ رُبا وجيه السحيمات

طالبة دكتوراه في قسم علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أ.د/ حسين طه المحادين

أستاذ علم الاجتماع– كلية العلوم الاجتماعية / جامعة مؤتة

الكرك، الأردن.

الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية ومبرراته من وجهة نظرها "إضراب المُعلمين الأردنيين (2019) إنموذجاً"

رُبا وجيه السحيمات[1]، حسين طه المحادين.

قسم علم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة الكرك، الأردن.

[1]البريد الالكتروني: alsuhaimat.ruba@yahoo.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية أثناء إضراب المُعلمين الأردنيين لعام (2019)، والكشف عن مبرراته من وجهة نظر المعلمات أنفسهن، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى المشاركة التفاعلية لدى المُعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين لعام (2019). ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي المسحي والمنهج الكيفي، واعتمدت الدراسة على أداتي الاستبانة والمُقابلة لجمع البيانات الكمية والنوعية عبر تطبيق أستبانه على عينة الدراسة، وإجراء مُقابلات شخصية مع أصحاب الخبرة والاختصاص، وتكونت عينة الدراسة من (380) مُعلمة تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية الحصصية من المُعلمات اللواتي على رأس عملهنّ في المدارس الحكومية في مُحافظة الكرك. أظهرت نتائج الدراسة أنّ المُستوى الكُلي لمؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين لعام (2019) جاء مُرتفعاً بمتوسط حسابي (3.778) من (5.00) وتمثل أهم ذلك في الاستبعاد من المُشاركة فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وحرمان المعلمات من تولي المناصب القيادية في نقابة المُعلمين، وبينت النتائج أن مستوى المشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين لعام (2019) جاء مُرتفعاً بمتوسط حسابي (3.780) من (5.00). وأظهرت النتائج أن من أهم مُبررات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية أثناء إضراب المُعلمين الأردنيين لعام (2019) يتمثل في قلة الوعي بأهمية دور المرأة المُعلمة في المُشاركة في العمل النقابي المطلبي، واعتبار العمل النقابي عملاً ذكورياً بحاجة للجهد والوقت. وأوصت الدراسة بالمُساواة بين المُعلمين والمُعلمات في الامتيازات والحقوق المُكتسبة والتمثيل في المواقع القيادية في نقابة المُعلمين.

الكلمات المفتاحية: *الاستبعاد الاجتماعي، إضراب المُعلمين الأردنيين.*

The Social and Demands Exclusion of the Jordanian Female Teachers and Its Justifications from Their Viewpoint " The Jordanian Teachers' Strike (2019) as a Model"

Ruba Wajeeh Al Suhaimat[1], Hussein Taha Al Mahadin

Department of Sociology, Majoring in Criminology, Mutah University, Karak, Jordan.

[1]Email: alsuhaimat.ruba@yahoo.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the indicators of the social exclusion of the Jordanian female teachers, and the exclusion of their demands during the teachers strike in 2019 to reveal its justifications and factors from the female teachers' own point of view. The research also aimed to find out the level of interactive participation of female teachers in the Jordanian teachers' strikes. The research used the descriptive survey approach and the qualitative approach and made use of a questionnaire and interview to attain the research objectives. Quantitative and qualitative data have been collected through in-depth interviews with a number of specialists and experts (males and females). Other special information has been collected from the study sample consisting of (380) female teachers, who were chosen using quota random sampling method from the research community which consists of (5069) female teachers who work in the government schools in the governorate of Karak. The results of the research showed that the overall level of social and demands exclusion for the female teachers' in the Jordanian teachers' strike of (2019), according to female teachers' own viewpoint, is high and with a mean of (3.778). It also showed that the interactive participation of the female teachers in the strike of (2019) was high with an average of (3.780). The results showed that the most important factors for the social and demands exclusion are ignorance of what the social and demands exclusion is, and the stereotype of the female teachers as merely complementing of numerical compatibility. The study recommended achieving equality between male and female teachers in terms of privileges, acquired rights and the representation in leadership positions in the teacher's union.

Keywords*:* Social Exclusion, Jordanian Teachers' Strike.

المقدمة:

يتمثّل الاستبعاد الاجتماعي في عملية الحرمان والإبعاد والعُنف، الموجه ضد الآخرين، نتيجةً لعدم توازن القوى، سواءً القوى المادية، أو الفكرية، أو الثقافية، أو الاجتماعية؛ أي أنّ الاستبعاد الاجتماعي، ظاهرة اجتماعية مُجتمعية، يوجد في كافة المُجتمعات، بدون إستثناء (هاشم، 2014). ويختلف الاستبعاد من حيث أشكاله، وأنواعه، من استبعاد سياسي، استبعاد اقتصادي، واستبعاد اجتماعي، والفئات التي يقع عليها الاستبعاد؛ وجميعها تأتي في معنى "الفقر والحرمان المادي، عدم العدالة، واللامساواة في توزيع فُرص العيش" (حميد، 2014). حيث اعتبر (بيار بورديو Bourdieu Pierre) أنّ الاستبعاد الاجتماعي "لا يُمثّل مُشكلة فرد مُعين، ولكنّه مُشكلة جماعة ومُجتمع بأكمله، يتمثّل في اللامُساواة في الإمتيازات التي تتلقاها الفئات الاجتماعية" (مُختار، 2013). إضافةً إلى أنّه يُشير؛ إلى "السُبل التي تُسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد، للإنخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة" (سمشة، 2019).

والاستبعاد الاجتماعي كما قدّمه أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)، يأتي على نوعان: (هيلز وآخرون، 2007، محادين، لحظة، 2020)

1. الاستبعاد اللاإرادي (الإجباري): ويتمثّل في استبعاد الأشخاص المحرومين، والمعزولين مُجتمعياً، عن الفُرص التي يُتيحها المُجتمع، والمُشاركة في الأنشطة المُجتمعية، وهُم يُمثلون غالبية الناس، وتكون كثيرة العدد، قليلة القوة والمال.
2. الاستبعاد الإرادي (الطوعي): ويتمثّل في إختيار الجماعات الثرية قليلة العدد، تتميز بالثروة والنفوذ والقوة، بالإنسحاب الطوعي من المُجتمع، ومن النُظم العامة ومُمارسات الحياة اليومية، والعيش بمُعزلٍ عن بقية المُجتمع، والإنسحاب من نُظم التعليم العام، والصحة العامة، وغيرها من الخدمات العامة والخاصة.

وتواجه المرأة في الكثير من مجالات الحياة الاجتماعية، إنعدام المُساواة مع الرجل، يُفسّر اجتماعياً، أنّ المرأة أقل حقوقاً في مُقابل الرجل، فمن جهة العمل هناك تفاوتاً في الرواتب، يكون دائماً لصالح الرجل، إضافةً إلى ما تؤديه المرأة من أعمال على الصعيد الاجتماعي، كالأعمال المنزلية، رعاية الأبناء، إضافةً إلى أنّها الأكثر فقراً، وخاصةً كُلما تقدّمت في العُمر، وماتواجهه المرأة من تحديات في المُشاركة السياسية، مثل عضوية البرلمان والنقابات، التي تكون تحت سيطرة الرجال غالباً، إضافةً إلى ما تتعرض له من عُنف، من قِبل الرجل بناءً على النوع الاجتماعي، كالعُنف المنزلي، والعُنف الجنسي، والرجال كذلك يمتلكون الفُرص في التأثير بتشكيل المعايير الثقافية، والأخلاقية من خلال مناصبهم (سكوت، 2009).

وفي العام (2019) خاض المُعلمون والمُعلمات الأردنيين، في المدارس الحكومية، إضراباً مطلبياً مفتوحاً عن العمل، حيث توقفت العملية التعليمية في العام الدراسي (2019-2020)، وتوقّف المُعلمون والمُعلمات عن مُمارسة العملية التعليمية، في (5 أيلول 2019)، ضمن إطار نقابة المُعلمين الإردنيين، ونفذوا إضراباً مطلبياً يُعتبر الأطول تاريخياً في تاريخ المسيرة التعليمية، طالبوا من خلاله بمطالبهم المشروعة، وتحقيق العلاوة المُستحقة (50%)، وإعادة توزيع القوى السياسية والاقتصادية، في المُجتمع الأردني المُتعلم، ومؤسساته التقليدية، فكانت أهم شعاراتهم "نشبع ونجوع معاً" (محادين،2019).

وجاء إضراب المُعلمين، نتيجةً للضغوط المادية والاجتماعية التي يواجهها المُعلمون، فإضراب المُعلمين في كُل زمانٍ ومكان، نابع من وصول فئة المُعلمين؛ إلى حالة من "الإحباط من السياسات الاقتصادية للحكومات في مُجتمعاتها، فهي ليست بهدف زيادة الرواتب، فقط، ولكنّها ترتبط أيضاً، بالإستياء الاجتماعي والسياسي، والمُتعلق بسوء تقديم الخدمات، الفساد، المحسوبية، وإنعدام العدالة، واللامُساواة" (Tanga, Magdaline. 2019).

وكما المُعلمين، كانت المُعلمة الأردنية حاضرة في إضراب المُعلمين (2019)، وبقوة تواجدها العددي والنوعي، في المُجتمع والعملية التعليمية والمطلبية؛ فكانت الداعم والمُساهم الفعّال في إنجاح ودعم إضراب المُعلمين، جنباً إلى جنب مع زميلها المُعلم (Ababneh, 2020). حيث تُشكّل المُعلمة عُنصراً أساسياً في المُجتمع الأردني، فبدونها لا تكتمل العملية التعليمية، ولا تتقدّم، فطبيعة المُجتمعات العربية، القائمة على العقلية الأبوية، والفصل بين الإناث والذكور، تجعل من المُعلمة الإنثى العُنصر الأساسي والفعّال، في نجاح وإكمال عناصر العملية التعليمية، ونظراً لطبيعة المُجتمع الأردني، فإنّ وظيفة المُعلمة من الوظائف التي لا يُمكن الإستغناء عنها، وخاصةً في مدارس الإناث، وهذا يعكس الصورة التقليدية للثقافة العربية، في المُجتمع الأُردني. حيث يُعتبر قطاع التعليم، في القطاع الحكومي، الجاذب الأكبر للتوظيف من الإناث؛ ويعود ذلك كما جاء في (البنك الدولي، 2005):

1. النظرة إلى قطاع التعليم، بأنّه المكان الأنسب للنساء.
2. مُمارسات المُساواة الإيجابية، في قطاع التعليم، في مجالات التوظيف، وتحديد الرواتب.
3. ظروف العمل المُناسبة، في قطاع التعليم، والتي تتضمن إمتيازات الضمان الاجتماعي، فيما يتعلق بعُطلة الأمومة.
4. طبيعة العمل في القطاع الخاص، الغير مُناسبة للمرأة، حيث أنّ فرص العمل فيه أقل، ورواتب مُتدنية، وأوقات عمل طويلة، وقُدرات محدودة للنمو.
5. سهولة التوفيق بين العمل، والأعباء المنزلية، وسهولة الحصول على الإذن بالعمل في قطاع التعليم، من زوج المُستقبل. حيث أكّد (تقرير المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، 2011) بأنّه المكان المُفضّل مهنياً، والمُناسب للقيود العائلية المفروضة على المرأة، وأكد (الجعافرة، 2014) بأنّه المكان الأنسب للمرأة نتيجةً لقلة الإختلاط بالذكور.

وتحظى المُعلمة الأردنية بمكانة اجتماعية واحترام وتقدير، لدى الطلبة وأولياء الأمور؛ حيث أظهرت دراسة (قريطع، 2017) أنّ المُعلمات يُعانين من ضغوط نفسية، أقل من الذكور، وهذا يعود إلى ما تفرضه الثقافة المُجتمعية السائدة، والتي تجعل من مسؤولية توفير الإمكانات المادية، للإنفاق على الأسرة، ومواجهة ضغوط الحياة، على مسؤولية الرجل، وما تفرضه الثقافة من طريقة تعامل أولياء الأمور، والمُجتمع بطريقة أكثر حزماً في التعامل مع المُعلمين الذكور، أكثر من الإناث، وتعرض المُعلمين الذكور للإنتقادات والتدخل في طريقة التدريس، والتعامل مع الطلبة. وفي دراسة آخرى؛ جاء أنّ المُعلمة أفضل من الناحية التعليمية في

المدارس، من تعليم المُعلمين الذكور، بما تمتلكه من أساليب ومهارات تعليمية واجتماعية أساسية (العابد والمرعي، 2016).

وبالرغم من هذه المكانة الاجتماعية للمُعلمة الأردنية، إلّا أنّها واجهت استبعاداً اجتماعياً ومطلبياً، ضمن إضراب المُعلمين الأردنيين، تمثّل في الاستبعاد من حق التمثيل النقابي، وحق المُشاركة المطلبية؛ حيث جاءت نسب تمثيل المُعلمات في الهيئة المركزية، مُتدنية جداً، بالمُقارنة مع نسب تمثيلها كأعضاء مُنتسبات في نقابة المُعلمين، ففي الدورة الرابعة (2019-2022) من إنتخابات مجلس النقابة، قُدرت نسبة المُعلمات بنحو (9.6%) (فريحات، 2019).

حيث تشكّل مجلس النقابة في العام (2019) من (15) عضو، غابت فيه المعلمات عن التمثيل الحقيقي (شنابلة وآخرون، 2019). بالرغم من أنّ نسبة المُعلمات اللواتي يحق لهنّ الإنتخاب، ضمن إنتخابات مجلس نقابة المُعلمين في الدورة الرابعة (2019)، (66%) مُعلمة، مُقابل (34%) من المُعلمين، وهذا إشارة إلى أن نسبة المُشاركة للمُعلمات، أعلى من نسب الذكور (فريحات، 2019). وفي المُقابل فإنّ التواجد النسائي ضمن العمل النقابي، مايزال مُحدوداً.

إضافةً إلى ذلك الاستبعاد، تعرضت المُعلمة الأردنية إلى أشكال مُتعددة من العُنف الموجه لهنّ، على أساس النوع الاجتماعي؛ فتعرضت للتهديدات، العُنف الجسدي، التّحرّش، والتّهديدات الإجرائية، أكثر من ما تعرض له المُعلمين، فتلقين تهديدات بالنقل، وإتخاذ إجراءات قانونية بحقهنّ، وتمّ توقيف أربع مُعلمات في مُحافظة الكرك (المنشية)، بعد تعرضهنّ للتعنيف من والدة إحدى طالبات المدرسة، وفي عمان تعرّضت بعض المُعلمات في مدارسهنّ، للإعتداء من قبل نساء مجهولات، تردّد أنهنّ مدفوعات من قِبل جهات مُتنفذة، مُقابل مبلغ من المال، هذه المُحاولات جاءت جميعها بهدف كسر وإفشال إضراب المُعلمين (الخشمان، 2019).

وتمّ إستهداف إضراب المُعلمين، بتشجيع الحكومة ووزارة التربية والتعليم، لأولياء الأمور بإرسال أبنائهم إلى مدارسهم، في مُحاولة للتأثير على المُعلمات والمُعلمين معاً، والضغط عليهم لإعادة العملية التعليمية، وإتهامهم بالتقصير (الخشمان، 2019). فجاءت هذه المُحاولات بإستهداف المُعلمات، صادرة عن ثقافة وتنشئة مُجتمعة متوارثة؛ أنّ"المُعلمات هُنّ الحلقة الأضعف، في مصفوفة الإضراب المطلبي، داخل النقابة وخارجها"، ولذلك كان إستّهداف المُعلمات في مدارس الإناث (محادين، 2019).

مُشكلة البحث:

تكمن مُشكلة البحث في السعي إلى التّعرّف إلى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية، على أساس النوع الاجتماعي، وفقاً لثقافة المُجتمع الأردني، وممارسته، والتي ظهرت أثناء إضراب المُعلمين الأردنيين، في العام 2019 (محادين، 2019).

ويُخالف هذا السلوك الاستبعادي، المُنطلقات الدستورية في الأردن، والتي تنص في المادة (6) في الدستور الأردني، البند (1) على "الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" (مجلس النواب، 2016). وبالرغم من أنّ الإحصاءات الرسمية والدولية، تُشير إلى أنّ أعداد النساء العاملات في قطاع التعليم، تُقدّر بأنّها الأعلى، حيث تُقدّر دولياً (41.7%)، مُقابل (6.6%) من الرجال، (الإسكوا، 2016). وقُدّر عدد

المُعلمات في وزارة التربية والتعليم الأردنية للعام الدراسي (2019/2018) بنحو (55078)، من مجموع المُعلمات والمُعلمين والبالغ (87734)، مُقابل (32656) مُعلم (دائرة الإحصاءات العامة، 2019). إلّا أنّها مازالت تواجه تمييزاً على أساس الجنس والنوع الاجتماعي، ما يؤدي إلى استبعادها من المُشاركة في الكثير من مجالات الحياة العامة، وبإعتبار المُعلمة الأردنية فاعلاً تربوياً، في إحداث التغيير والتأهيل للطلبة، والأجيال القادمة، لولوج المُستقبل بثقة ونجاح، وتماشياً مع التوجهات العامة، للمُجتمع الأردني، لزيادة إدماج ومُشاركة المرأة في الحياة العامة، وتحقيق أهدافها الاجتماعية والمطلبية، وزيادة مُشاركتها في العمل النقابي والقيادي، يُمكن تحديد مُشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي التالي: هل يوجد استبعاد اجتماعي ومطلبي للمُعلمة الأردنية، وماهي مُبرراته من وجهة نظرها في مُحافظة الكرك؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مُستوى المُشاركة والتفاعلية لدى المُعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، من وجهة نظر عينة الدراسة؟
2. ماموشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية في:

1. يُعتبر هذ البحث من الدراسات النادرة، بحُكم حداثة موضوعها، وتاريخ حدوثها، التي تتناول
2. موضوع الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية، أثناء إضراب نقابة المُعلمين الأردنيين (2019).
3. يُتوقع من هذه الدراسة، أن تُضيف إلى المكتبتين الأردنية والعربية، أدباً نظرياً ونوعياً، فيما يتعلق بالمُعلمة والاستبعاد الاجتماعي والمطلبي، إضافةً إلى أهمية النتائج الميدانية لهذا البحث، من حيث أهدافها وإجراءاتها، نظراً لخصوصية الموضوع وأهميته للباحثين والدارسين.
4. تزويد كُل من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين، وصُنّاع القرار التربوي، والمُختصين في العمل التربوي والنقابي المطلبي، والإعلام، والمُعلمات والمُعلمين بالمعلومات والمؤشرات الهامة في موضوع الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. التّعرّف إلى مُشاركة المُعلمة الأردنية في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، في مُجتمع الدراسة.

2. التعرف إلى مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية، ومبرراته في مُحافظة الكرك، كأحد أشكال العُنف المُمارس ضد المرأة، من وجهة نظر المُعلمات أنفسهن، في مُجتمع الدراسة.

مُصطلحات الدراسة:

أولاً: الاستبعاد الاجتماعي:

عُرّف الاستبعاد لغةً من الفعل (أبعدَ)، أبعد الشخص الكتاب وغيرهما أي جعله بعيداً، فَصلَه، أقصاه وعزله ونحّاه، ضد قرّبه، أبعد الأفكار السيئة من عقله: رفضها، واستبعد العامل أي: أبعده وجعله بعيداً، فَصَلَه ونحاه، واستبعد مُنافساً: أي أخرجه من المُبارة (عُمر، 2008). وفي الإصطلاح الاستبعاد: "حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المُتساوية، في الكثير من المجالات، مثل المُشاركة في الإنتاج والإستهلاك، العمل في المجال السياسي، المُشاركة في الحُكم والإدارة ومواقع صُنع القرار، والتفاعل الاجتماعي" (Mok, Lau, 2014).

واعتبر عالم الاجتماع الإمريكي (Mack)، الاستبعاد الاجتماعي بأنّه "عملية مُعقدة ومُتعددة الأبعاد، وهو ينطوي على الحرمان من الحقوق والسلع والخدمات، وعدم القُدرة على المُشاركة في العلاقات والأنشطة المُتاحة، للغالبية العُظمى من المُجتمع" (محادين، لحظة، 2020).

وعرّف بورشاردت Burchardt الاستبعاد الاجتماعي، بأنّه "عملية أو حالة، ينفصل فيها الأشخاص المُستبعدون اجتماعياً، من مُجتمعاتهم والمُجتمع الأوسع، بعيداً عن سياسات الإدماج الاجتماعي، ويتضمن هذا الإنفصال قطيعة بين القيم المُشتركة للمشمولين بالإدماج الاجتماعي، والمُستبعدين اجتماعياً" (Kneale, 2016). أي أنّ الاستبعاد الاجتماعي هو النقيض للإدماج الاجتماعي؛ والذي يُشير إلى "الحالة التي يتم فيها دمج الأفراد، في الإطار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمُجتمع"، وعامل مُهم لمواجهة الفقر والحرمان، وزيادة الرفاهية في الاقتصاد (Oxoby, 2009).

ولغايات البحث العلمي عُرّف الاستبعاد الاجتماعي إجرائياً: على أنّه "استبعاد المُعلمة الأردنية (لفظاً، تهديداً، سلوكاً، وطوعاً) من المُشاركة الفعّالة، في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، من حيث نقص تمثيل المُعلمة الأردنية، في عضوية مجلس نقابة المُعلمين الأردنيين، ونقص التمثيل في المناصب النقابية، وحرمان المُعلمة الأردنية من المُشاركة في إتخاذ القرارات، وعدم المُشاركة في اجتماعات النقابة، لتحقيق الأهداف المطلبية، والاستبعاد من الإضراب المطلبي، لتحقيق أهدافها، وحالات استهداف المُعلمات الأردنيات في مدارسهن، لإختراق إضراب المُعلمين، والعمل على إفشاله، ويُقاس بالمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور من إستبانة الدراسة.

ثانياً: المُعلمة:

عُرّف المُعلّم/المُعلمة لغةً: إسم فاعل من علَّمَ، علَّمَ على، علَّمَ يُعلم علْماً فهو عالم، والمفعول مُعلم، من مهنته التعليم دون المرحلة الجامعية (عُمر، 2008). وهنا يُذكر أيضاً أستاذ جمع أساتذة أي المُعلم "العالم يُعلم ويُدرس العارف له"، ويُقال مُعلم صبيان أي من يُعلم القراءة والكتابة في الكُتّاب، والمدارس الإبتدائية (أبو العزم، 2013).

وفي قانون التربية والتعليم، عُرِّف المُعلم/المُعلمة، "كُل من يتولى التعليم، أو أي خدمة تربوية مُتخصّصة، في أي مؤسسة تعليمية حكومية، أو خاصة" (وزارة التربية والتعليم، 2008). وعُرِّف المُعلم في قانون نقابة المُعلمين الأردنيين، "كُل من يتولى التعليم، أو أي خدمة تربوية مُتخصصة، في أي مؤسسة تعليمية حكومية، أو خاصة، تخضع لإشراف الوزارة، وحاصل منها على إجازة تعليم، سارية المفعول" (الجريدة الرسمية، 2011). والمُعلم/المُعلمة بالمفهوم السوسيولوجي، "عضواً فعّالاً في المُجتمع، ناقل لثقافة المُجتمع وقيمها الاجتماعية والوطنية" (برقوق وجفال، 2017).

ولغايات البحث العلمي تُعرّف المُعلمة إجرائياً: بناءً على نص قانون التربية والتعليم، رقم (3) لسنة (1994)، المُعلمة "كُل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية مُتخصصة في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة"، واللواتي استُبعدن اجتماعياً ومطلبياً في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019).

الدراسات السابقة وذات الصلة:

1. دراسة غزال (2015):

هدفت الدراسة إلى التّعرّف على الملامح المُستقبلية المُتوقعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المُعيلة، في قطاع العمل غير الرسمي، من خلال تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المُعيلة، وأهم المُشكلات التي تواجهها، وتكوّن مُجتمع الدراسة من المرأة المُعيلة الفقيرة، في منطقة سوق باكوس في الإسكندرية، وتمّ إختيار عينة عمدية، تكونت من (50) إمرأة مُعيلة، من بائعات الخُضار والفاكهة وأصحاب الأكشاك الصغيرة لبيع الخرداوات، وتمّ جمع المعلومات من خلال المُقابلة والمُلاحظة الميدانية، لسلوك النساء المُعيلات، لدراسة أراء واتجاهات النساء، بالإضافة إلى استخدام مؤشر الدخل الفعلي للإسرة، والذي يُعبّر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، التي تُعيلها المرأة المُعيلة، وتوصلت الدراسة إلى: تدني أوضاع المرأة المُلتحقة في قطاع العمل غير الرسمي، بحثاً عن لُقمة العيش، وخاصةً مع زيادة الفقر والحرمان المادي، والذي يُمثّل عملية مُنظمة للاستبعاد الاجتماعي.

2. دراسة صابر، به يمان (2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مُستوى العُنف الوظيفي الموجه ضد المرأة العاملة في المؤسسات التربوية، وتكون مُجتمع الدراسة من جميع المُدرسين والمُدرسات، في المدارس الثانوية في مدينة السليمانية، وتمّ إختيار عينة عشوائية، تكونت من (200) مُدرس ومُدرسة، وتمّ جمع البيانات من خلال الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى: أنّ هُناك عُنف وظيفي يُمارس ضد المرأة العاملة في المؤسسات التربوية.

3. دراسة محمد (2013):

هدفت الدراسة إلى، التّعرّف على مظاهر العُنف، والعوامل المُسببة له، في مدينتي الأنبار والفلوجة، في المُجتمع العراقي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، ومنهج المسح الاجتماعي، وتمّ إختيار عينة عشوائية، مكونة من (100) مبحوث ومبحوثة، من مُجتمع الدراسة المُكون من المُوظفات والمُوظفين في مدينتي الأنبار والفلوجة، والبالغ عددهم (1301) موظفة وموظف، موزعين على مُجتمع الدراسة، بإستخدام الإستبيان للحصول على على المعلومات اللازمة، وتوصلت الدراسة إلى:

1. أنّ العُنف أصبح ثقافة عامة موجودة في جميع المؤسسات.
2. أنّ أهم العوامل المُسببة للعُنف، تتمثل في:

أ. العادات والتقاليد والأعراف.

ب. ضُعف التشريعات والقوانين، في مُجتمع ذكوري (بطرياركي)، يؤمن بأهمية وجود وبقاء

المرأة، ضمن إطار منزلها، للقيام بالأعمال المنزلية.

4. دراسة الدرايسة (2015):

هدفت الدراسة إلى: التّعرّف على واقع العُنف ضد المرأة في المُجتمع الأردني، من خلال التّطرق لأسباب الظاهرة، والأسباب التي تدفع المرأة للبقاء أسيرة علاقة عنيفة، وتمّ تنفيذ الدراسة في الفترة (2012–2013)، وتمّ إستخدام المنهج الكيفي وتحليل الوثائق، وتمّ جمع البيانات بإستخدام المُقابلات المُعمقة، وتحليل الوثائق المنشورة في الصُحف والمواقع الإلكترونية لآخر (5) سنوات، والدراسات السابقة حول الموضوع، وتمّ إختيار العينة بطريقة العينة القصدية، من خلال الخبرات المُعاشة، أو من خلال الدوائر صاحبة الإختصاص، وتكونت العينة من أربع نساء؛ (واحدة عزباء والأخريات مُتزوجات)، وتراوحت مُدة المُقابلة مابين (45–70) دقيقة لكُل مُقابلة، مع ذكر أنّ المُشاركات رفضن تسجيل المعلومات صوتياً، واشترطن، أن يتم التدوين كتابياً، وتمّ جمع بعض الوثائق من الصُحف اليومية، ومن مواقع المدونات والمُنتديات على شبكة الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى:

1. أنّ أهم الأسباب المؤدية إلى، العُنف ضد المرأة: عدم توفر جو من الحوار والنقاش داخل الأسرة، حُب الرجل للسيطرة، والنظرة الدونية للمرأة.
2. أنّ من أهم الأسباب التي تدفع المرأة في المُجتمع الأردني، للبقاء أسيرة علاقة عنيفة، كان رغبةً في التأكيد على عدم الرضوخ والإنكسار أمام الزوج، ثُمّ الخوف على الأبناء من التّشتّت، وعدم جدوى طُرق الإصلاح.

5. دراسة :Al Adwan (2012)

هدفت الدراسة إلى: التّعرّف إلى طبيعة المُشاركة السياسية (الإنتخابات النيابية، السُلطة القضائية والتنفيذية) للمرأة الأردنية في المُجتمع الأردني، والتطورات المُختلفة في مُشاركة المرأة الأردنية، في مؤسسات المُجتمع المدني (الأحزاب السياسية، النقابات)، وتوصلت الدراسة بإعتمادها على التتبع الكيفي لمسيرة المرأة،

1. أنّ المرأة الأردنية استطاعت تحقيق نتائج واضحة، من التّقدّم في مجالات المُشاركة في الحياة العامة، بالرغم من وجود المُعيقات، وعدم الرضا المُجتمعي.
2. أنّه مايزال هُناك العديد من التحديات التي تمنع المرأة من تحقيق النجاح.

- العادات والتقاليد التي تنظر للمرأة، أنّها تابعة، ولا تستطيع تحقيق النجاح بمفردها.
- عدم الثقة بقُدرات المرأة على القيادة، وتحمّل المسؤولية.

6. دراسة Zarnowska, (2004):

هدفت إلى: التعرّف على المُشاركة النسائية في مجالات الحياة العامة في جمهورية بولندا الثانية، في فترة الولاية البولندية الديمقراطية البرلمانية، وفترة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، والتعرّف على نشاط المرأة في الإنتخابات البرلمانية والحصول على حقوق سياسية، بالتساوي مع تلك التي يتمتع بها الرجل، ودور المرأة في التمثيل في مجلسي البرلمان (الشيوخ والنواب)، الذي يُسيطر عليه الرجال، والتعرّف على الحد الأدنى

من حضور وتمثيل المرأة في أجهزة الدولة، في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وجاءت نتائج الدراسة:

1. رفض وعداء الذكور للمُشاركة النسائية النشطة في الحياة السياسية.
2. الرفض الديني (الكنيسة الكاثوليكية) للمُشاركة النسائية.
3. عدم رغبة النساء أنفسهن (الرفض الذاتي) للمُشاركة السياسية.
4. بالرغم من النمو السريع للجمعيات النسائية (الثقافية والتعليمية والتعاونية والمهنية)، إلاّ أنّها لم تستطع تحقيق أهداف المُشاركة النسائية، مُقابل المُشاركة للرجال.
5. ارتفاع مُعدلات مُشاركة المرأة في مجالات التعليم والوظائف المهنية، كإحدى أشكال المُشاركة في الحياة العامة.

النظريات المُفسّرة للاستبعاد الاجتماعي:

نظرية التهميش الاقتصادي:

تفترض نظرية التهميش الاقتصادي، أنّ "غياب فُرص حقيقية للمرأة في المُجتمع على الصعيد الاقتصادي، قد يؤدي إلى إرتفاع مُعدل الجريمة عند المرأة"، وهذا يُشير إلى أنّه بالرغم من دخول النساء لعالم الاقتصاد، ونجاحهنّ في هذا العالم، إلّا أنّ الغالبية منهنّ مازلن يواجهن استبعاداً من المواقع القيادية، ومواقع صُنع القرار والوظائف المُناسبة، ويتلقين رواتب مُتدنية، "فالمُجرمات الإناث هُنّ من النساء العاطلات عن العمل، أو اللواتي يعملن في ظروف اقتصادية صعبة، حيث الأجور مُتدنية، والعمل غير مُجزي" (البداينة وآخرون، 2013). أي أنّ الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة، ناتج عن طبيعة العمل الذي تؤديه المُعلمة، حيث إنّها تعمل في بيئة مُغلقة، تعتمد على التواجد النسائي في مكان العمل، مما يُكرّس الأفكار النمطية للمرأة، وعدم مقدرتها على المُشاركة في صُنع القرارات الخاصة بالتعليم، ومطالبهن وحقوقهن المهنية، إضافة إلى الرواتب المُتدنية بالمُقارنة مع العمل الذي يُقدّمنه.

النظرية الماركسية الصراعية:

تقوم على تحليل بُنية المُجتمع وتحديد العلاقات من خلال نمط الإنتاج، حيث تسود فيه علاقات الصراع المُستمر بين الفئات الاجتماعية، حول مُلكية الإنتاج، وفي مُحاولة الفوز فإنّه تتم عملية السيطرة على أدوات القوة والتّحكم، وفيها تكون الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج

والقوة والتّحكم، قادرة على فرض سيطرتها الثقافية والأيديولوجية، على الطبقات الغير مالكة الخاضعة (أبو الحمام، 2010). فتقوم النظرية الماركسية أنّ "تاريخ أي مُجتمع هو تاريخ الصراع بين الفئات المُستغِلة والمُستغَلة، والصراع الطبقي المُحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي للوصول إلى مُجتمع بلا طبقات"، فالمُجتمع يتكون من فئتان أساسيتان، مُختلفتان في المصالح والإمكانيات والأهداف، فُيصبح الصراع بينهما حتمياً، مما يؤدي إلى الثورة الاجتماعية، بهدف تغيير علاقات الإنتاج (مسعود، 2011).

فمن خلال تأكيد ماركس على فهم دينامية صراع الفئات، أكّد على وجود صراع طبقي، بين البرجوازية الساعية للربح، فتعمل على إستغلال البرولتاريا الخاضعة، بالفقر والبطالة، وهذه الفئة الخاضعة لا تجد أمامها سوى، إمّا التُمرّد الفردي، أو الثورة الجماعية، وحتى يصل صراع الطبقات إلى مرحلة تغيير المُجتمع، فلا بُدّ، أن يتحوّل التّمرّد إلى ثورة (كابان، جان، 2010). هذه الثورة تكون ناتجة عن ثقافة الإستغلال، والتي يترتب عليها الإغتراب والحرمان والخضوع، ومع التّطوّر التاريخي لعلاقة القوّة، تبدأ الفئة الخاضعة بتشكيل قوّتها، وتستعيد وعيها، فتبدأ بالنضال من أجل حقوقها، وينشأ الصراع الاجتماعي، فتثور الطبقة الخاضعة، على الأوضاع القائمة، مما يتطلب إعادة توزيع المُلكية لفترة زمنية مُعينة (الحوراني، 2008).

وفي تفسير النظرية الماركسية الصراعية للاستبعاد الاجتماعي، يقوم على إعتبار المُعلمات فئة الأكثرية الخاضعة، المُستغَلة، من قِبل النقابة الفئة المُستغِلة، حيث يتم استغلال المُعلمات وإعتبارهنّ مُجرد تكملة عدد في مصلحة النقابة وإستمراريتها، وفي المُقابل يتم استبعادها من مواقع صُنع القرار، والمواقع القيادية ضمن مجلس النقابة، والمُشاركة ضمن الأنشطة والإضرابات المطلبية.

النظرية النفسية:

رائد هذه النظرية سيجموند فرويد، والذي لم يُقدّم الكثير في تفسير العُنف والاستبعاد، حيث فسّر السلوك العنيف وفقاً للنظرية النفسية، من حيث إعتبار أنّ الإنسان كائن غير اجتماعي، ويتميز بالأنانية، نتيجةً لتكوينه البيولوجي، فهو يسعى لتحقيق السعادة، وفي المُقابل يمتلك نزعات تحطيمية، هذه النزعات تكون في حالة نزاع وصراع، مع التوقعات الاجتماعية والثقافية، وحتى يستطيع تحقيق البقاء الاجتماعي، فإنّه يتطلب السيطرة على تلك النزعات وإعادة توجيهها من قبل الأفراد أنفسهم (الوريكات، 2013). فالعُنف والاستبعاد نتيجةً حتمية للصراع الذي يجده الشخص، عند عجز الأنا عن تكيف الميول والنزعات الغريزية، مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية، أو من خلال كبتها وإخمادها في اللاشعور، أو نتيجةً لإنعدام وجود الضمير (الأنا العليا)، أو عجزه عن أداء وظيفته في الرقابة والردع، وفي الحالتين تنطلق الرغبات التي تبحث عن الإشباع عن طريق السلوك العنيف (السمري، 2011). وفي تفسيرها للاستبعاد الاجتماعي، فإنّ ما تتعرض له المرأة المُعلمة من استبعاد اجتماعي ومطلبي طوعي، ناتج عما تُعانيه من صراعات داخلية وخوف وحرمان.

النظرية النسوية:

هُناك عدة اتجاهات للنسوية، كُل اتجاه ينظر لعلاقات النوع من خلال منظور مُتميز، ويُفسرها بصورة مُختلفة، فلا يوجد نظرية نسوية مُفردة، ولكن هُناك الأفكار الليبرالية

والراديكالية والماركسية الإشتراكية، والعديد من الفكر النسوي (البداينة، رافع، 2013). ومن أهم هذه النظريات

1. النسوية الليبرالية: تفترض النسوية الليبرالية، أنّ التمييز النوعي ضد المرأة، ناتج عن التنشئة الاجتماعية، والقائمة على أساس النوع، وفيها يتم الإهتمام بتنشئة الإناث على أهمية مفاهيم السلبية (التّفهّم، التحلي بالصبر، الاعتماد على الغير، الطاعة والأدب)، وهذا يؤدي إلى تأكيد دور الأنثى في تأدية الوظائف التي تعكس هذه المفاهيم للشخصية، سواءً في الأعمال المنزلية داخل الأسرة، أو خارج الأسرة في سوق العمل، فتكون أعمالها مُحدّدة تبعاً للنوع في الأعمال الكتابية والخدمية والمبيعات، وعلى العكس من ذلك فإنّه تتم تنشئة الذكور على مفاهيم الثقة بالنفس، الإستقلالية، الجرأة، المسؤولية، التنافس والعدوانية، وأنّ ما يقوم به الرجال من أدوار تعكس هذه المفاهيم، ويتم تشجيعه حتى يُثبت نفسه في مجال العمل (السمري، 2011).

2. النسوية الماركسية: تفترض النسوية الماركسية أنَ المرأة تتعرّض للاستبعاد والعُنف؛ نتيجةً إلى "الوضع الطبقي الذي تنتمي إليه، ووضعها كأنثى مُستغلّة من قِبل الرجال"، إضافةً إلى عملها في سوق العمل الرأسمالي، حيث يتم تشجيع المرأة على العمل والخروج من المنزل، وعندما تُصبح الرغبة إلى تقليص حجم وقوة العمالة، فإنّه يتم اللجوء إلى دعوة المرأة إلى العودة للمنزل، واستبعاد نفسها من قوة وسوق العمل، وتُصبح بذلك المرأة مابين التشجيع على دخولها لسوق العمل، ثُمّ الاستبعاد منه "قوة عمل إحتياطية لماكينة الإنتاج الرأسمالي"، خاضعةً لمصالح النظام الرأسمالي، فهم عندما يحتاجونها ويحتاجون وجودها العددي، يُشجعونها على العمل والتوظيف، وعندما لا يحتاجونها يستبعدونها ويطرُدوها من العمل (عبدالعظيم، 2014). ويُصبح بذلك القضاء على النظام الرأسمالي، بداية الإنطلاق للمرأة للتّحرّر من الاستبعاد والعُنف (Payne, 2001).

3. النسوية الراديكالية: اعتبرت أنّ النساء من وجهة النظر السياسية والاقتصادية، "يُشكلن نوعاً محكوماً بالعُنف الواقع عليهنّ، أو مُهدّدات بالعُنف"، وبالإضافة إلى المُطالبة بالمكانة المُتساوية للمرأة مع الرجل، فإنّ النسوية الراديكالية تنظر للمرأة على إعتبار أنّها تُمثّل إحدى الأولويات السامية"، وهذا يُشير إلى أهمية خضوع الرجال للنساء، إضافةً إلى استبعاد جميع الرجال من عالم النساء، وتعتبر أنّ استبعاد المرأة والعُنف الواقع عليها، يعود إلى: (بحري، 2014).

   أ. أنّ دور المرأة التابع والمُستبعد، ناتج عن السُلطة الأبوية، تقسيم العمل، وتخصيص المرأة بالعمل المنزلي ورعاية الأطفال، ومادامت المرأة مُستمرة في إنجاب الأطفال، فإنّ دورها التقليدي سيبقى مُستمراً، ولا تستطيع المرأة التّخلّص من هذه الأدوار، والتّمتّع بالمُساواة مع الرجال، إلّا من خلال الثورة التكنولوجية.

   ب. أنّ التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيباً في حد ذاته، ولكنّه يُصبح كذلك تبعاً لطبيعة المُجتمع والثقافة والتقاليد.

4. النسوية الإشتراكية: أعطت الإشتراكية الأولوية للطبقة والنوع، وأنّ كُلً منهما نتاجاً للآخر، وأنّ التّفاعل بين الطبقة والنوع، يؤدي إلى تحديد التنظيم الاجتماعي للمُجتمع، عبر أي

مرحلة من التاريخ، فالجريمة أو الاستبعاد والعُنف ترتبط بالفُرص التي يُتيحها مركز الفرد، تبعاً لنوعه وطبقته التي ينتمي إليها، ميسير شميدت (Messerschmidt) إعتبرت أنّ الرأسمالية ونظام سُلطة الأب، هو ما يُفسّر الاستبعاد والعُنف، وأنّ المُجتمع يقوم على سلطة الأب، وأنّ حدوث التّفاعل بين المُجتمع الرأسمالي، ونظام سُلطة الأب، يعمل على إيجاد فئة ضعيفة من النساء، مسلوبة الإرادة والقوة، وحتى في أماكن العمل، تكون ذات مكانة دُنيا، وأنّ جماعة الرجال ومُديري العمل، هُم الأقوى والأكثر إرادةً (السمري، 2011).

فالنسوية تقوم على أساس أنّ الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي، للمُعلمة الأردنية ناتج عن الهيمنة والعقلية الذكورية، ضمن المُجتمع الذكوري القائم على سيطرة الرجل على المرأة الخاضعة، والمُلتزمة بالمسؤوليات الأسرية، وعليها تقبّل هذا العُنف والاستبعاد الناتج عنه.

الطريقة والإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على التصميم المُختلط، لجمع بيانات كمية ونوعية، في تحديد الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي بشقيه؛ المسحي المُعتمد على الإستبانة لجمع البيانات الكمية، والمنهج النوعي المُعتمد على المُقابلة المُتعمقة لجمع البيانات النوعية.

ثانياً: مُجتمع الدراسة:

تكون مُجتمع الدراسة من المُعلمات اللواتي على رأس عملهنّ في المدارس الحكومية للبنات، في مُحافظة الكرك، خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2021/2020)، والبالغ عددهنّ نحو (5069) مُعلمة بحسب إحصاءات (دائرة الإحصاءات العامة، 2019)، موزعات على النحو التالي:

جدول رقم (1)

توزيع مُجتمع الدراسة

عدد المُعلمات	المُديرية
1916	قصبة الكرك
1537	لواء المزار الجنوبي
905	لواء القصر
711	لواء الأغوار الجنوبية
5069	المجموع

ثالثاً: عينة الدراسة:

تمّ إختيار عينة الدراسة، بطريقة العينة الحصصية، من جميع المدارس التابعة لمُديريات التربية والتعليم، في مُحافظة الكرك، بنسبة (7.50%)، والجدول رقم (2) يوضح حجم العينة الموزعة في كُل مُديرية من مُديريات التربية في مُحافظة الكرك، وعدد الإستبانات المُستردة.

جدول رقم (2)

حجم العينة والإستبانات المُستردة

المُديرية	حجم العينة	عدد الإستبانات المُستردة
قصبة الكرك	190	163
لواء المزار الجنوبي	150	106
لواء القصر	90	62
لواء الأغوار الجنوبية	70	49
المجموع	500	380

ويوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المُتغيرات الديموغرافية

جدول رقم (3)

خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الحالة الاجتماعية	عزباء	85	22.37
	متزوجة	237	62.37
	أرملة	22	5.79
	مطلقة	36	9.47
	المجموع	380	100.00
السن بالسنوات	أقل من 25	53	13.95
	34-25	142	37.37
	44-35	121	31.84
	45 فأكثر	64	16.84
	المجموع	380	100.00
مكان الإقامة	مدينة	176	46.32
	قرية	204	53.68
	المجموع	380	100.00

وتمّ إختيار عينة الدراسة الخاصة بأداة المُقابلة المُتعمقة، بطريقة العينة القصدية، حيث تمّ إختيار (4) أشخاص، من أصحاب وصاحبات الإختصاص والخبرة في كُل من حقلي التعليم والعمل النقابي المطلبي.

رابعاً: أدوات الدراسة:

أولاً: الإستبانة:

تمّ تطوير إستبانة البحث بعد الإطلاع والإفادة من بعض الدراسات ذات الصلة والتي وردت في هذا البحث، وللتأكد من صدق الأداة، تمّ عرضها على عدد (6) من المُحكمين الأكاديمين المُختصين في جامعة مؤتة، ووفقاً لتوجيهاتهم أجريت التعديلات اللازمة من حذف وإضافة، وتكونت الإستبانة من (28) فقرة موزعة على محوران.

جدول (4)

يوضح توزيع فقرات الإستبانة

عدد الفقرات	المحور
8	مُشاركة المُعلمة الأردنية في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019).
20	مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة الأردنية، ومبرراته.
28	المجموع

ثانياً: أداة المُقابلة:

تمّ صياغة دليل خاص للمُقابلة المُتعمقة، مع أصحاب وصاحبات الإختصاص والخبرة، في كُل من حقلي التعليم والعمل النقابي المطلبي، وتكون دليل المُقابلة من:

1. مدى مُشاركة المُعلمة الأردنية في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019، ومدى الإعتقاد أنّ المُعلمة قد عانت من الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي، أثناء مُشاركتها في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019.
2. نظرة المُعلم لمُشاركة زميلته المُعلمة في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019.

خامساً: صدق أدوات الدراسة:

أ. الصدق الظاهري:

تمّ استخدام الصدق الظاهري، بهدف التأكد من مدى صلاحية أدوات الدراسة، ومُلائمتها للبحث، من خلال عرض أدوات الدراسة على عدد من المُحكمين الأكاديمين المُختصين.

ب. صدق البناء:

تمّ استخدام صدق البناء لأداة الدراسة (الإستبانة)، للتأكد من مدى صلاحية الإستبانة ومُلائمتها للبحث، من خلال تطبيق الإستبانة على عينة تجريبية من المُعلمات، تكونت من (50) مُعلمة، من خارج العينة، وتمّ التحقّق من صدق البناء، بحساب مُعامل الإرتباط (Pearson)، بين الفقرات في كُل محور، والدرجة الكُلية للمحور.

جدول (5)

مُعاملات الإرتباط بين الفقرة والدرجة الكُلية لمحاور أداة الدراسة:

المحاور	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
المحور الأول	1	0.549**	3	0.657**	5	0.502**	7	0.477**
	2	0.557**	4	0.541**	6	0.663**	8	0.526**
المحور الثاني	1	0.385**	6	0.697**	11	0.416**	16	0.443**
	2	0.554**	7	0.301*	12	0.699**	17	0.578**
	3	0.499**	8	0.416**	13	0.560**	18	0.601**
	4	0.564**	9	0.449**	14	0.408**	19	0.469**
	5	0.630**	10	0.425**	15	0.508**	20	0.502**

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01). * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

سادساً: ثبات أداة الدراسة (الإستبانة):

تمّ استخدام طريقة كرونباخ ألفا (Coronbach's Alpha) لحساب الثبات في البيانات، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ في المحور الأول (0.921)، والمحور الثاني (0.941)، وهي تُشير إلى درجة ثبات مُرتفع، أي ثبات النتائج المُرتبطة به.

وتُشير نتائج الصدق والثبات، وصدق المُحكمين، إلى وجود ثبات عالي في بيانات الدراسة، وبالتالي إمكانية تطبيق أدوات الدراسة، والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها، وإمكانية تعميم نتائجها.

سابعاً: الأساليب الإحصائية:

إعتمدت الباحثة على استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 21.

تحليل البيانات وتفسير ومُناقشة النتائج:

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالمحور الأول: ما مستوى المشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن المحور الأول؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المعلمات من أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الأول من أداة الدراسة المتعلق بقياس مستوى المشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019): وترتيبها تنازليا حسب المستوى.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مستوى المشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	أعتقد أنّ إضراب المُعلمين(2019)، جاء نتيجةً لمُماطلة الحكومات المُتعاقبة، رغم الاتفاقيات المُبرمة، في تحقيق مطالب المُعلمين.	4.112	0.76	1	مرتفع
4	كانت مُشاركتي ضمن الإضراب المطلبي نابعة من قناعتي الذاتية بأهمية الإضراب المطلبي في تحقيق مطالب المُعلمين.	4.107	0.80	2	مرتفع
1	أعتقد أنّ الإضراب المطلبي، حقٌ من الحقوق الأساسية والمشروعة للمُعلمين، محمي بالقانون.	4.092	0.88	3	مرتفع
3	أعتقد أنّ على نقابة المُعلمين، التشاور القبلي، من حيث الزمان والمكان، فيما يتعلق بالإضراب المطلبي مع المُعلمات والمُعلمين معاً.	3.981	0.89	4	مرتفع
5	أعتقد أنني راضية، عن نسب مُشاركة المُعلمة الأردنية في إضراب المُعلمين (2019).	3.885	0.94	5	مرتفع
8	تتعارض المُشاركة في الإضراب المطلبي، مع مسؤوليات ومهام المرأة الاجتماعية، وفقاً للثقافة السائدة في المُجتمع.	3.596	1.19	6	متوسط
6	تؤدي المُشاركة في الإضراب المطلبي، إلى عدم التوازن بين مُتطلبات العمل والحياة الشخصية للمُعلمات.	3.289	151.	7	متوسط
7	تتعارض المُشاركة في الإضراب المطلبي، مع طبيعة المرأة المُعلمة.	3.175	26.1	8	متوسط
	المتوسط الحسابي العام	3.780	800.	-	متوسط

من النتائج في الجدول (6) يتضح أن المستوى الكلي للمشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات

عينة الدراسة (3.780) بانحراف معياري (0.80)، أما على مستوى فقرات هذا المحور فقد حققت (5) فقرات على مستوى استجابة مرتفعة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات (3.885–4.112)، وقد تمثلت أهم الفقرات للمشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019) في الفقرة رقم (2) التي تنص على "أعتقد أنّ إضراب المُعلمين(2019)، جاء نتيجةً لمُماطلة الحكومات المُتعاقبة، رغم الاتفاقيات المُبرمة، في تحقيق مطالب المُعلمين والفقرة رقم (4) والتي تنص على "كانت مُشاركتي ضمن الإضراب المطلبي نابعة من قناعتي الذاتية بأهمية الإضراب المطلبي في تحقيق مطالب المُعلمين" والفقرة رقم (1) والتي تنص على "أعتقد أنّ الإضراب المطلبي، حقٌ من الحقوق الأساسية والمشروعة للمُعلمين، محمي بالقانون". وحققت باقي الفقرات ذوات الأرقام (8، 6، 7) على مستوى استجابة متوسطة وتراوح مستوى الاستجابة عليها حسب أوساطها الحسابية بين (3.175-3.596). ومن الملاحظ أن جميع فقرات هذا المحور قد حققت مستوى استجابة مرتفعة ومتوسطة، ولم تحقق أي فقرة على مستويات منخفضة. وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمات من عينة الدراسة على فقرات هذا المحور قد تراوحت بين (0.80–1.26) مما يشير إلى التقارب في مستوى المشاركة والتفاعلية لدى المعلمات في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019.

ويُفسر ذلك أنّ المُعلمة الأردنية كانت حاضرة ومُشاركة في إضراب المُعلمين الأردنيين، في كافة المواقع؛ في المدرسة، الشارع، مواقع التواصل الاجتماعي، وموافقتها على كافة قرارات نقابة المُعلمين، فكان حضورها نابعاً من قناعاتها الذاتية بأهمية العمل النقابي والمطلبي، وتزايد الوعي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، والإلتزام بالعمل المطلبي، والوقوف جنباً إلى جنب مع زملائها المُعلمين لتحقيق مطالبهم المشروعة، وتُشير هذه المُشاركة بشكلٍ عام، إلى نجاح المرأة الأردنية في تحقيق طموحاتها، والوصول إلى المُشاركة الفاعلة في الكثير من مجالات الحياة العامة، بالرغم من وجود بعض حالات الرفض والعداء المُجتمعي لهذه المُشاركة، إضافةً إلى أنّ المُعلمات يُمثلن فئة الشباب الهادفة للتغيير والتجديد نحو الأفضل، وتحقيق الأهداف والطموحات، حيث جاءت نسبة المُعلمات في الفئة العُمرية (25-34) والفئة العُمرية (35-44) (37.37%) (31.84%) على الترتيب، وكانت المُعلمة مُشاركة من كافة المُحافظات الأردنية، حيث كان الإضراب عام، وبلغت نسبة مُشاركة المُعلمات تبعاً لمكان الإقامة: مدينة (46.32%)، قرية (53.68%)، ويأتي هذا الحضور الفعّال من خلال اعتبار أنّ المرأة عضو فعّال في نقابة المُعلمين وفي المُجتمع، تسعى لتحقيق المُشاركة السياسية والاجتماعية، وهي ذات إحتياجات ومطالب أساسية لا بد من تحقيقها، فتأتي مُشاركتها في الإضراب المطلبي لتحقيق هذه المطالب، وهذه المُشاركة الفاعلة للمُعلمة في إضراب المُعلمين الأردنيين لمسناها في ما أكدته المُقابلات التي إجريت مع المُختصين، حيث أكدت (أ ز) أنّ بدايات إضرابات المُعلمين كانت مُشاركة المُعلمة الأردنية مُتواضعة "قليل جداً"، ولكن مع استمرار الإضرابات لفترة إلتحقن بنسبة (100%)، وأكدت (م م) أنّ "مُشاركة المُعلمات في إضراب المُعلمين ينم عن الوعي لدى فئة المُعلمات للمُطالبة بحقوقهن، وكسر حاجز الصمت والنظرة المُجتمعية ضد المرأة، ولقد كانت وقفة المُعلمات مُرحب بها من قبل زملائها"، وأكد (أ م) أنّ المُعلمة كانت حاضرة في إضراب المُعلمين، إلى جانب زميلها المُعلم، فهي "تُعاني مما يُعانيه، وتسعى لتحسين أوضاع المُعلم والمُعلمة".

وبالرغم من المُشاركة الفعّالة للمُعلمة ضمن إضراب المُعلمين (2019)، إلّا أنه كانت هُناك بعض المُعيقات التي إعتبرتها المُعلمات مُبرراً للاستبعاد الطوعي، أي أنّ المُعلمة في إضراب المُعلمين (2019) ساهمت بشكل غير مُباشر في توجيه الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي لنفسها، حيث تتعارض المُشاركة في الإضراب المطلبي مع طبيعة المرأة ومسؤولياتها الاجتماعية، وعدم التوازن بين مُتطلبات العمل والحياة الشخصية، ويُفسر ذلك تعدد وإزدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة، فهي الأم؛ الزوجة؛ الأبنة؛ المُعلمة، ومسؤولة اجتماعياً واقتصادياً في أسرتها، مما يُرتب أعباءً وضغوطاً اجتماعية إضافية، وبالتالي عدم توفر الوقت الكافي للمُشاركة النقابية والمطلبية، ويؤكد ذلك أنّ المُعلمات المُتزوجات جاءت (62.37%)، وهذه النسبة المُرتفعة للمُعلمات المُتزوجات، تؤكد أنّ مهنة المُعلمة من المهن المطلوبة للمرأة الأردنية، فالأسرة الأردنية في إختيارها لشريكة الحياة لأحد أبنائها، تُفضّل أنّ تكون مُعلمة وفي تخصصات مُحددة، حيث يتناسب ذلك مع طبيعة العقلية الذكورية والإلتزامات الأسرية، فطبيعة العمل مُغلقة للنساء، ووجود العُطلة بين الفصول الدراسية، يُساعد المرأة على الإلتزام الأسري، ويُبعدها عن المُشاركات المطلبية، وأكدت النسوية الراديكالية أنّ الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمرأة، ناتج عن السُلطة الأبوية، تقسيم العمل، وتخصيص المرأة بالعمل المنزلي ورعاية الأطفال، ومادامت المرأة مُستمرة في إنجاب الأطفال، فإنّ دورها التقليدي سيبقى مُستمراً (بحري، 2014). واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (محمد، 2013)، أنّ من أهم العوامل المُسببة للعُنف، ضُعف التشريعات والقوانين، في مُجتمع ذكوري (بطرياركي)، يؤمن بأهمية وجود وبقاء المرأة، ضمن إطار منزلها، للقيام بالأعمال المنزلية.

النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: ما مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019) من وجهة نظر عينة الدراسة؟

للإجابة عن المحور الثاني؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المعلمات من أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة المتعلق بقياس مستوى مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019).

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى استجابة أفراد عينة الدراسة نحو مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
19	أعتقد أنّه تمّ استبعاد المُعلمة الأردنية من المُشاركة في اتخاذ القرارات ضمن نقابة المُعلمين الأردنيين فيما يتعلق بإضراب المُعلمين الأردنيين 2019.	4.065	0.90	1	مرتفع
17	أرى أنّ المُعلمة الأردنية تواجه نقصاً في التمثيل في المناصب القيادية ضمن نقابة المُعلمين الأردنيين.	4.062	0.85	2	مرتفع
4	يؤدي وجود الزوج غير المؤمن فعلاً بقُدرات المرأة المُعلمة إلى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	4.041	1.08	3	مرتفع
15	أعتقد أنّ مُشاركة المُعلمة الأردنية ضمن نقابة المُعلمين الأردنيين لا تتناسب مع تمثيلها العددي ضمن النقابة.	3.984	0.93	4	مرتفع
10	يوّلد الجهل بمعرفة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.920	1.00	5	مرتفع
9	يوّلد الجهل بالحقوق الوظيفية الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.918	0.97	6	مرتفع
18	أعتقد أنّه تمّ استبعاد المُعلمة الأردنية من المُشاركة ضمن اجتماعات النقابة فيما يتعلق بإضراب المُعلمين الأردنيين 2019.	3.914	0.87	7	مرتفع
14	أعتقد أنّ المُعلمة الأردنية قد تمّ استبعادها من المُشاركة الفعّالة في نقابة المُعلمين الأردنيين ضمن إضراب المُعلمين الأردنيين 2019.	3.855	0.93	8	مرتفع
1	يُساهم ازدياد حجم الأعباء المنزلية للمرأة المُعلمة في زيادة الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي لها.	3.852	1.03	9	مرتفع
8	تُساهم الأوضاع الاقتصادية الصعبة في إيجاد نوع من الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.833	1.18	10	مرتفع
20	أعتقد أنّ المُعلمة الأردنية قد تعرضت للاستهداف والعُنف الموجه ضدها في أماكن عملها ضمن إضراب المُعلمين الأردنيين 2019 في	3.815	0.89	11	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	مُحاولة إفشال إضراب المُعلمين الأردنيين.				
3	تُساهم نوعية التنشئة الاجتماعية النمطية في المُجتمع، في وجود نوع من الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة.	3.810	1.15	12	مرتفع
16	أعتقد أنّ المُعلمة الأردنية قد تعرّضت ضمن إضراب المُعلمين الأردنيين 2019 للاستبعاد الاجتماعي: لفظاً؛ تهديداً؛ سلوكاً وطوعاً.	3.807	0.91	13	مرتفع
2	تقود طبيعة تقسيم العمل في الأسرة الأردنية على أساس داخلي للإناث وخارجي للذكور إلى نوع من الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.795	1.20	14	مرتفع
11	يوّلد عدم ثقة المرأة المُعلمة بنفسها الى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.791	1.24	15	مرتفع
12	يوّلد عدم إيماني كمُعلمة، بأهمية مُشاركة المرأة في الإضراب المطلبيالى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.679	291.	16	متوسط
13	يولّد الخوف من الفشل في المُشاركة في الإضراب المطلبي الى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.637	171.	17	متوسط
6	تُساهم الصورة النمطية للمرأة المُعلمة في وسائل الإعلام في انتشار الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.452	161.	18	متوسط
5	توّلد النظرة المُجتمعية إلى المرأة المُعلمة بأنّها مُجرد تكملة لتوافق عددي الى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.268	281.	19	متوسط
7	توحي الصياغة اللغوية، لقانون نقابة المُعلمين الأردنيين الذكورية الوصف الى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي.	3.064	221.	20	متوسط
-	المتوسط الحسابي العام	3.778	950.	-	مرتفع

من النتائج في الجدول (7) يتضح أن المستوى الكلي لمؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين (2019)، قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة (3.778) بانحراف معياري (0.95)، أما على مستوى فقرات هذا المحور فقد حققت (15) فقرة على مستوى استجابة مرتفعة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات (3.791–4.065)، وقد تمثلت أهم الفقرات لمؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في

إضراب المُعلمين الأردنيين (2019) في الفقرة رقم (19) التي تنص على "أعتقد أنّه تمّ استبعاد المُعلمة الأردنية من المُشاركة في اتخاذ القرارات ضمن نقابة المُعلمين الأردنيين فيما يتعلق بإضراب المُعلمين الأردنيين 2019" والفقرة رقم (17) والتي تنص على "أرى أنّ المُعلمة الأردنية تواجه نقصاً في التمثيل في المناصب القيادية ضمن نقابة المُعلمين الأردنيين" والفقرة رقم (4) والتي تنص على "يؤدي وجود الزوج غير المؤمن فعلاً بقُدرات المرأة المُعلمة إلى الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي". وحققت باقي الفقرات ذوات الأرقام (12، 13، 6، 5، 7) على مستوى استجابة متوسطة وتراوح مستوى الاستجابة عليها حسب أوساطها الحسابية بين (3.064-3.679). ومن الملاحظ أن جميع فقرات هذا المحور قد حققت مستوى استجابة مرتفعة ومتوسطة، ولم تحقق أي فقرة على مستويات منخفضة. وأوضحت النتائج أن قيم الانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمات من عينة الدراسة على فقرات هذا المحور قد تراوحت بين (0.85–1.29) مما يشير إلى التقارب في مستوى استجابة المعلمات نحو مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمعلمات على أساس الجنس في إضراب المُعلمين الأردنيين 2019.

وتؤكد هذه النتيجة أنّ المُعلمة الأردنية في مُحافظة الكرك، قد تعرضت للاستبعاد الاجتماعي والمطلبي على أساس الجنس؛ لفظاً، تهديداً، سلوكاً وطوعاً، في إضراب المُعلمين الأردنيين، بالرغم من تواجدها العددي، ومُشاركتها الفعلية بإضراب المُعلمين (2019)، والتوقف عن العمل، وجاء هذا الاستبعاد من خلال، الاستبعاد من المُشاركة فيما يتعلق بإتخاذ القرارات، نقص التمثيل في المناصب القيادية ضمن نقابة المُعلمين، إنعدام التناسب بين مُشاركة المُعلمة في نقابة المُعلمين وتمثيلها العددي، الاستبعاد من اجتماعات النقابة نتيجةً لعدم مُراعاة الوقت والمكان المُناسب لأوضاع المُعلمة، العُنف والاستهداف الموجه للمُعلمة في أماكن عملها، في مُحاولة لإفشال إضراب المُعلمين.

ويرتبط ذلك الاستبعاد، بعدم الإهتمام بمطالب وحقوق المرأة المُعلمة، نتيجةً لضُعف تمثيلها وتواجدها في العمل النقابي المطلبي، جاء ذلك مُنسجماً مع ما أكدته (أ ز)، أنّ "العقلية الذكورية سيدة المشهد في كافة المواقع" وأكدت (أ ز) على ما تعرضت وتتعرض له المُعلمة الأردنية من استبعاد وعُنف موجه لها في أماكن عملها، من أطراف مُتعددة، حيث واجهت المُعلمة الأردنية وأسرتها، في العديد من النضالات المطلبية، "ضغوط وتحريض" من قبل الحكومة "كإستدعأت أمنية وضغط وتحريض عشائري وأسري، وإيقاف عن العمل، عقوبات إدارية وتهديدات"، وهذا ما لمسناه في إضراب المُعلمين (2019)، أنّ المُعلمة الأردنية، قد تعرضت للتهديد بالنقل، وإتخاذ إجراءات قانونية بحقهنّ، والإعتداءات من قِبل بعض أولياء الأمور، وأكدت النسوية الماركسية، أنّ المرأة تتعرض للعُنف والاستبعاد، نتيجةً لطبيعة مكانتها في المُجتمع" كأنثى مُستغلّة من قِبل الرجال"، والنظر إليها بإعتبار المصلحة فهي ""قوة عمل إحتياطية"، حيث يتم تشجيعها على العمل والمُشاركة في بعض الأنشطة، لإكمال أعداد مُعينة، تُحقق مصالح خاصة، وعندما يتعلق الأمر بالمُشاركة بالمناصب القيادية ومواقع صُنع القرار وتحقيق المطالب، فإنّه يتم استبعادها وتوجيه العُنف لها، ويؤكد (أ م) أنّ النظرة المُجتمعية للمُعلمة في أي نضال مطلبي، أنّها "نقطة ضعف"، ولكن الواقع يُثبت عكس ذلك من نجاح المُعلمة في وقوفها إلى جانب زميلها المُعلم و"دعم نقابتها".

وتعود مُبررات الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي، كما أكدتها نتيجة هذا المحور إلى:

1. وجود الزوج غير المؤمن بقّدرات المرأة المُعلمة؛ ويرتبط بذلك مسؤولية الرجل بتحديد كُل ما يتعلق بالمرأة، ويترتب على ذلك كما أكدت (ميسر شميدت) ايجاد فئة ضعيفة من النساء، مسلوبة الإرادة والقوة ، وفي أماكن العمل تكون ذات مكانة دُنيا (السمري، 2011).
2. الجهل بماهية الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي، والجهل بالحقوق الوظيفية؛ حيث أنّ إنخفاض الوعي والإدراك بالحقوق الأساسية للفرد، يؤدي إلى تجاهل مطالبه وحرمانه من المُشاركة، وبالتالي استبعاده اجتماعياً ومطلبياً.
3. التنشئة الاجتماعية النمطية في المُجتمع، وأشارت النسوية الليبرالية، أنّ ما تواجهه المرأة من استبعاد، يعود إلى أساليب التنشئة الاجتماعية، التي يتم فيها تنشئة الإناث بالإرتباط ببعض المفاهيم السلبية، النمطية في النظرة للمرأة، كالإعتماد على الغير والطاعة، بدءاً من الأسرة بالإهتمام بالأعمال المنزلية، إلى المُحتمع الأكبر (السمري، 2011).
4. إزدياد حجم الأعباء المنزلية، وطبيعة تقسيم العمل في الأسرة الأردنية، والذي يقوم على أساس توزيع الأدوار بناءً على أدوار داخلية للإناث، وأدوار خارجية للذكور، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، حيث أشارت إفتراضات نظرية التهميش الاقتصادي، أنّ "غياب فُرص حقيقية للمرأة في المُجتمع على الصعيد الاقتصادي، قد يؤدي إلى إرتفاع مُعدل الجريمة عند المرأة" (البداينة وآخرون، 2013). أي أنّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة تؤدي للمزيد من الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة، من المُشاركة في الكثير من مجالات الحياة العامة.
5. فقدان الثقة بالنفس، من قِبل المرأة المُعلمة، وعدم إيمان المرأة المُعلمة بأهمية مُشاركتها في الإضراب المطلبي، والخوف من الفشل في المُشاركة في الإضراب المطلبي؛ وهذا يُشير إلى الاستبعاد الطوعي، نتيجةً للضغوط النفسية، والتي يترتب عليها استبعاد مُجتمعي، حيث فسرت النظرية النفسية أنّ المرأة تستبعد نفسها، من المُشاركة في الكثير من مجالات الحياة العامة، نتيجةً لما تُعانيه من صراع داخلي، ناتج عن الخوف من المُشاركة، وإستجابةً للحرمان والعنف الخارجي، الذي تُعاني منه، ويكون موجهاً لها من قبل المُجتمع، ويُبعدها عن المُشاركة.
6. الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام؛ التي يكون التواجد الأكبر فيها للذكور، وبالتالي تسود فيها الصورة النمطية للمرأة.
7. الصورة النمطية للمرأة المُعلمة، بأنّها مُجرد تكملة لتوافق عددي، وهذا يُشير إلى أنّه بالرغم من إزدياد الوعي والمعرفة للمرأة بالعمل النقابي والمطلبي، إلاّ أنّ طبيعة الإنتساب الإجباري للنقابة، هو ما أدى إلى إزدياد أعداد المُعلمات في المُشاركة النقابية، بدون أن يعكس ذلك دورهنّ الحقيقي، ونسب تمثيلهنّ، ومُشاركتهنّ المطلبية. حيث أكدت الماركسية الصراعية أنّ الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي للمُعلمة، يعود إلى إعتبار المُعلمات فئة الأكثرية الخاضعة، المُستغَلة، حيث يتم استغلال

المُعلمات وإعتبارهنّ مُجرد تكملة عدد في مصلحة النقابة وإستمراريتها، وفي المُقابل يتم استبعادها من مواقع صُنع القرار، والمواقع القيادية ضمن، والمُشاركة ضمن الأنشطة والإضرابات المطلبية.

8. الصياغة اللغوية لقانون نقابة المُعلمين الأردنيين، الذكورية الوصف؛ ففي الغالب فإنّ هذه اللغة الذكورية الوصف في غالبية قوانين العمل، تُشير إلى الإناث والذكور، إلّا أنّ طبيعة المُجتمع والعقلية الذكورية، في تطبيق هذه القوانين يجعلها مُستغلَّة من قِبل الذكور.

وإضافةً إلى تلك المُبررات، فقد أكدت المُقابلات التي أجريت، على عدد من المُبررات لاستبعاد المرأة المُعلمة، وضُعف تمثيلها ضمن نقابة المُعلمين، والمُشاركة في النضالات المطلبية؛ حيث أكدت (أ ز) على أنّ هذه المُبررات تتمحور من خلال:

1. طبيعة العمل الحزبي المُنظم في قطاع المُعلمين الذكور.
2. الفكر الذكوري الإستعلائي، لدى القيادات النقابية والمُعلمين الذكور.
3. ضُعف الوعي بأهمية دور المرأة المُعلمة، في المُشاركة في العمل النقابي المطلبي، نظراً لطبيعة العمل النقابي، بإعتباره عملاً ذكورياً، بحاجة للوقت والجهد.
4. دور المرأة التقليدي، وإلتزامها في رعاية الأسرة.
5. الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وحاجة المرأة المُعلمة للدعم الأسري، مما يمنعها من إستثمار طاقاتها الكامنة، في المُشاركة في العمل النقابي والمطلبي.

وأكد (م ر) أنّ قانون نقابة المُعلمين، أعطى للمُعلم والمُعلمة حق الترشح والمُشاركة، حيث كانت المُعلمة حاضرة ومُشاركة للمُعلم، في كافة النشاطات والفعاليات النقابية، وأنّ ما تُعانيه المرأة المُعلمة من استبعاد، يعود إلى طبيعة تطبيق القوانين في مؤسسات المُجتمع المدني، ومدى إدراك أهمية دور المُعلمة إلى جانب المُعلم للإرتقاء بالعملية التربوية، وأكدت (م م) أنّ المُعلمة الأردنية كانت حاضرة، ومُرحب بها في إضراب المُعلمين المطلبي، من قِبل زملائها المُعلمين، إلّا أنّها قد واجهت نوعاً من الرفض لهذه المُشاركة، حيث "وجدت صدعاً غير حضاري من قِبل الحكومة والمُجتمع.

وجاءت نتيجة هذا السؤال مُتفقة مع نتائج عدد من الدراسات، ومن أهمها: اتفقت مع نتيجة دراسة (صابر، به يمان، 2015) بوجود عُنف وظيفي يُمارس ضد المرأة في المؤسسات التربوية، ونتيجة دراسة (غزال، 2015)، أنّ الحرمان المادي للمرأة يؤدي للمزيد من الاستبعاد الاجتماعي لها، ونتيجة دراسة (الدرايسة، 2015)، أنّ غياب الحوار والنقاش داخل الأسرة، وحُب الرجل للسيطرة، والنظرة الدونية للمرأة، يولّد العُنف ضدها، نتيجة دراسة (AlAdwan, 2012) أنّه بالرغم من ما وصلت له المرأة الأردنية، من نجاحات في مجالات المُشاركة في الحياة العامة، إلّا أنّها تواجه العديد من المُعيقات، وعدم الرضا المُجتمعي، تتمثل بالعادات والتقاليد، النظرة للمرأة بأنّها تابعة، وعدم الثقة بقُدرات المرأة على القيادة وتحمل المسؤولية. نتيجة دراسة (Zarnowska, 2004)، عدم رغبة النساء أنفسهن (الرفض الذاتي) للمُشاركة السياسية.

التوصيات:

1. نشر الوعي في المُجتمع الأردني، بالتركيز على أهمية دور الأسرة والمؤسسات التعليمية، في دعم وتشجيع دور المرأة المُعلمة في المُشاركة في الأنشطة المطلبية والسياسية والثقافية، لما له من أثر إيجابي وفعّال في تنمية وتقدّم المُجتمع، وبهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة المُعلمة في المُجتمع التقليدي.
2. المُساواة بين المُعلمين والمُعلمات في الامتيازات والحقوق المُكتسبة والتمثيل في المواقع القيادية في نقابة المعلمين.
3. زيادة الوعي لدى المُعلمات فيما يتعلق بماهية الاستبعاد الاجتماعي والمطلبي الذي يتعرضن له، والتعريف به وبمبرراته والآثار المُترتبة عنه.

المراجع:

أبـو الحمـام، عـزام (2011)، الإعـلام الثقـافي: جـدليات وتحـديات، ط1، دار أسـامة للنـشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو العزم، عبدالغني (2013)، مُعجم الغني الزاهر، دار الكُتب العلمية، بيروت.

الإسكوا (2016)، موجز السياسات الاجتماعية-8: بطالة الشابات في المنطقة العربية: أسباب وحلول، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المُتحدة، بيروت.

برقوق، عبدالرحمن، منال جفال (2017)، دور الأداء التربوي في تعزيز الهوية الثقافية للتلميذ، مجلة علوم الإنسان والمُجتمع، العدد (22)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

البنك الدولي (2005)، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام، ترجمة الطبعة العربية: دار الساقي، بيروت، لبنان.

تقرير المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011) (2011)، الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، الإتحاد الأوروبي، الأردن.

الجعافرة، عبدالسلام (2014)، درجة تطبيق معايير جودة التعليم في مدارس مُديريتي تربية الكرك والعقبة في إقليم جنوب الأردن من وجهة نظر المُشرفين التربويين والمُعلمين، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (32)، جامعة القدس، فلسطين.

حميد، بشير ناظر حميد (2014)، دراسات في علم الاجتماع، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق.

الحوراني، محمد عبد الكريم (2008)، النظرية المُعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2019)، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني2019، الأردن.

سمشة، آمال (2019)، اللامساواة الاجتماعية والفقر، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(2)، العدد (20)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن.

شنابلة، نُهى والخالدي، رندة وسمحان، محمود (2019)، واقع مُشاركة المرأة في النقابات العُمالية والمهنية في الأردن، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عمان، الأردن.

صابر، نيان نامق، به يمان عبدالقادر مجيد (2015)، العُنف الوظيفي ضد المرأة في المؤسسات التربوية: دراسة ميدانية في مدينة السليمانية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (112)، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، العراق.

العابد، عروب والمرعي، هبة (2016)، الخريجون والوظائف في الأردن: فجوة التعليم والعمل، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن.

عُمر، أحمد مُختار (2008)، مُعجم اللغة العربية المُعاصرة، المُجلد الأول، ط1، عالم الكُتب، القاهرة.

غزال، إيناس محمد فتحي (2015)، الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المُجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية على عينة من النساء المُعيلات في مدينة الإسكندرية، حوليات آداب عين شمس، المُجلد (43)، جامعة عين شمس، القاهرة.

فريحات، بثينة (2019)، تقرير حول مُشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في إنتخابات نقابة المُعلمين الأردنيين الدورة الرابعة 2019، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، الأردن.

قريطع، فراس (2017)، الضغوط النفسية لدى المُعلمين وعلاقتها بالرضا عن الحياة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد (13)، عدد (4)، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

كابان، فيليب، جان فرانسوا دورتية (2010)، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية: أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن،ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، دمشق.

مجلس النواب (2016)، الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، ط7، المملكة الأردنية الهاشمية.

محادين، حسين طه، لحظة الجعافرة (2020)، مُعجم مُصطلحات علم الاجتماع والجريمة الحديثة، ط1، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص.

محمد، نبيل جاسم (2013)، العُنف ضد المرأة العاملة في قطاع التعليم: دراسة ميدانية في مُديرية الأنبار والفلوجة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (101)، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، العراق.

مختار، رحاب (2013)، ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في عالمنا المُعاصر مُقاربة حول: المفهوم؛ الأنواع؛ المظاهر والأشكال، مجلة التربية، العدد (152)، ج (1)، جامعة الأزهر:كلية التربية، مصر.

مسعود، أحمد طاهر (2011)، المدخل إلى علم الاجتماع العام، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هاشم، صلاح (2014)، الحماية الاجتماعية للفُقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المُهمشين، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب مصر.

هيلز، جون، جوليان لوغران، دافيد بياشو (2007)، الاستبعاد الاجتماعي: مُحاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، عالم المعرفة، الكويت.

وزارة التربية والتعليم (2008)، قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة (1994) وتعديلاته.

الجريدة الرسمية (2011)، العدد 5114، 15/أيلول/2011، قانون رقم (14) لسنة (2011): قانون نقابة المُعلمين الأردنيين، مُديرية الجريدة الرسمية، رئاسة الوزراء، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص 4250، 4263.

الخشمان، عفاف (2019)، عن دور المُعلمات في الإضراب الأخير، ترجمة محمد زيدان، حبر، الأحد 10/تشرين الثاني/2019). 7iber.com/society

محادين، حسين (2019)، المُعلمة الأردنية إذ تُبحر نحو العمل المطلبي السياسي العام، سواليف، 2019/10/3. Sawalief.com/493638

محادين، حسين (2019)، ما التّعلم الجماهيري المُصاحب لإضراب المُعلم أردنياً، سواليف، 2019/10/1. Sawaleif.com/493062

Abu Al-Hamam, A. (2011). Cultural media: Controversies and challenges. Dar Osama for Publishing and Distribution.

Abu Al-Azm, A. (2013). Al-Ghani Al-Zahir Dictionary. Dar Al-Kutub Al-Ilmia.

ESCWA (2016). Social policy brief-8: Unemployment of young women in the Arab region: Causes and solutions, economic and social commission for Western Asia, United Nations, Beirut.

Barquq, A. and Manal, J. (2017), The role of educational performance in enhancing the student's cultural identity. Journal of Human and Social Sciences, (22), University of Mohamed Khider, Algeria.

World Bank (2005). Gender and development in the middle east and north Africa: Women in the public sphere (translated from the Arabic edition). Dar Al-Saqi, Beirut, Lebanon.

Report on Equality between Men and Women in the Euro-Mediterranean Region (2008-2011) (2011). Women's human rights and gender equality. European Union, Jordan.

Al-Ja'fara, A. (2014), The degree of application of educational quality standards in the schools of the Directorates of Education in Karak and Aqaba in the southern Jordan region from the point of view of educational supervisors and teachers. Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, (32), Al-Quds University, Palestine.

Hamid, B. N. H. (2014). Studies in sociology. Dar Nippur for Printing, Publishing and Distribution.

Al-Hourani, M. A. (2008). Contemporary theory in sociology: differential balance: A synthesis between functionalism and conflict. Majdalawi House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Department of Statistics (2019). Jordanian Statistical Yearbook. Jordan.

Samsha, A. (2019). Social inequality and poverty. Journal of Studies in Humanities and Social Sciences, 2(20), Center for Research and Development of Human Resources, Jordan.

Shanableh, N. & Khalidi, R. and Samhan, M. (2019). The status-quo of women's participation in labor and professional unions in Jordan. Jordanian National Committee for Women's Affairs, Amman, Jordan.

Saber, N. N., Bahyaman, A. M. (2015). Occupational violence against women in educational institutions: A field study in the city of Sulaymaniyah. Journal of Educational and Psychological Sciences, (112), Iraqi Association for Educational and Psychological Sciences, Iraq.

Al-Abed, A. and Al-Mar'i, H. (2016), Graduates and jobs in Jordan: The education and employment gap،

Phenix Center for Economic and Informatics Studies, Amman, Jordan.

Omar, A. M. (2008). A dictionary of contemporary Arabic. World of Books, Cairo.

Ghazal, E. M. F. (2015). Social exclusion of working women in the informal labor sector in Egyptian society: A sociological study on a sample of female breadwinners in the city of Alexandria, Annals of the Etiquette of Ain Shams, Volume (43), Ain Shams University, Cairo.

Freihat, B. (2019). A report on the participation of women and persons with disabilities in the fourth session of the Jordanian teachers' syndicate elections 2019, National Center for Human Rights, Amman, Jordan.

Qureita, F. (2017). Psychological stress among teachers and its relationship to life satisfaction. The Jordanian Journal of Educational Sciences, 13(4), Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Caban, P. & Jean-Francois, D. (2010). Sociology from major theories to everyday affairs: flags, dates and currents, translated by Iyas Hassan, Dar Al-Farqad for Printing, Publishing and Distribution, Syria, Damascus.

House of Representatives (2016). The Jordanian Constitution with all amendments to it, 7th edition, The Hashemite Kingdom of Jordan.

Mahadin, H. T., & Lahza, A. (2020). A dictionary of sociology and modern crime terms. Dar Al-Fafa'at for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Muhammad, N. J. (2013). Violence against women working in the education sector: A field study in the Anbar and Fallujah districts, Journal of Educational and Psychological Sciences,(101), Iraqi Association for Educational and Psychological Sciences, Iraq.

Mokhtar, R. (2013). The Phenomenon of social exclusion in our Contemporary world: An approach to the concept, types, appearances and forms. Journal of Education, 152(1), Al-Azhar University, College of Education, Egypt.

Masoud, A. T. (2011), Introduction to general sociology. Dar Jalis Al-Zaman for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Hashem, S. (2014). Social protection for the poor: A reading of the meaning of life for the marginalized. Friedrich Ebert Foundation, Egypt Office.

Hills, J.; Julian, L.; David, B. (2007). Social exclusion: An attempt to understand (Translated and Presented by Muhammad Al-Gohary). The World of Knowledge, Kuwait.

Ministry of Education (2008). Education Law No. (3) of (1994) and its amendments.

Official Gazette (2011). No. 5114, September 15, 2011, Law No. 14 of (2011): Jordanian Teachers Syndicate Law, Official Gazette Directorate, Prime Ministry, Hashemite Kingdom of Jordan, pp. 4250, 4263.

Al-Khashman, A. (2019). On the role of female teachers in the last strike (translated by Muhammad Zaidan). Retrived on: 10 November 2019, 7iber.com/society.

Mahadin, H. (2019). The Jordanian teacher as she navigates the general political work, Sawalif, 3/10/2019. Sawalief.com/493638

Mahadin, H. (2019). What is the public learning that accompanies a Jordanian teacher strike, Swalif, 1/10/2019. Sawaleif.com/493062.

Al Adwan. Abdulhalim.M (2012), Jordanian Women's Political Participation: on the Vege of Arab Spring, Journal of International Women's Studies, vol (13), issue (5), Arab Women Arab Spring, p p: 137, 143.

Tanga. Pius T, Magdaline. Tangwe (2019), the Impact of High School Teacher's Strikes on the Qualty of Students Education and Further Education in the Eastren Cape Province of South Africa, دراسات العلوم التربوية، المُجلد (46) عمادرة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص ص 467، 468.

Ababneh. Sara (2020), the Time to Question Rethik and Popularize the Notion of Women's Issues: from Jorans Popular and Labor Movements from 2006 to Now, Journal of International Women's Studies, vol (21), issue (1), Article (21), brigewater: state University, Massachusetts, United States of America.

Mok. Ka Ho, Maggie. K .W, Lau (2014), Managing Social Change and Social Policy in Greater China, Welfare Regimes in Transition, London, Routledge. (Routledge Research on Public and Social Policy in Asia).

Kneale. Dylan (2016), Connected Communities? LGB Older People and their Risk of Exclusion From Decent Housing and Neighbourhoods, University College London, London uk, vol (17), no (2), Emerald Group Publishing Limited p 107.

Oxoby, Robert (2009), Understanding Social Inclusion Social Cohesion and Social Capital, International Journal of Social Economics, vol (36), no (12), Emerald Group Publishing Limited.

Zarnowska, Anna (2004), Women's Political Participation in Inter – war Poland: Opportunities and Limitations, Women's History Review, vol (13), issue (1).